بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على رسوله محمد وآله اجمعين وبعد فقال صاحب التلخيص رح تلخيصه واما الفصل وعلامة السعد الدين رح المطول اى تعقيب المسند اليه بضمير الفصل وانما جعلته احوال المسند اليه لانه يقترن به اولا ولانه رح المفتى عبارة عند رح اللفظ مطابق لما تحوله فتخصيصه اى المسند اليه بالذكر يقصر المسند على المسند اليه فقال الفاضل المحشى اما لا الباء واداخل على اى شئ اى على المقصور او المقصور عليه فقلت هذا ظاهر رح تقرير السعد رح واداخل على المقصور ولا بد ان يكون السؤال على الترتيب بان يكون اولا رح الواو وثانيا من اما وثالثا رح اللام ورابعا رح الفصل وخامسا رح الفا، وسادسا من التخصيص وسابعا فقيل ما قال ثم قال الواو ولا اى شئ فقلت الظاهر ان للعطف اى الربط مدخول على ما قبله ربطا معنويا فقال على اى شئ فقلت اما على قريبه لقرابته واما على بعيده لاصالته ويجوز على واحد رح المتوسطات او كل لما عد مصحح لا موجبة فقال ما اما فقلت ما رح الكلام رح الواو حتى تنقل الى اما فقال اى شئ بقى فقلت بقى فيه امور بيان معناه ونقصها وبيان شرط العطف بالواو عند البلغا، وبيان الجامع وانواعه فقال ما معناه فقلت معناه مطلق الجمع فقال مطلق الجمع او الجمع المطلق فقلت مطلق الجمع لا معنيان الجمع المطلق على انه من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف عند الكوفية مثل حصول الصورة وحصة الجمع او فرد الجمع على انه من قبيل اضافة اللامية عند البصرية والظاهر ان اللفظ والاولى رح ان يعنى فقال فما وجه التطهير رح في هذا المقام فقلت وجه تقريرهم بانه يدل على جميع المعطوف مع المعطوف عليه سواء وجه الترتيب والتعقيب والتراخي والقران اولا لا بشرط شئ فقال جمع فما اى شئ فقلت اما رح الدار نحو جائني زيد واكرمني واما رح الحكم نحو جائني زيد وعمرو واما رح الثبوت نحو جائني زيد واكرمني عمرو وما نحن فيه من هذا القبيل فحسن هذا التقسيم غاية التحسين ثم قال فما معنى اما فقلت تمام الكلام رح الواو بعد ما قلنا انفا من انه لا بد رح بيان شرطه وبيان الجامع وانواعه فقال ما شرطه فقلت شرط صحة العطف بالواو وعند البلغا، ان الاولى الجهة الجامعة والمناسبة بين المعطوفين والثاني عدم كمال الانقطاع بلا ايهام بين الجملتين اى عدم اختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى او معنى فقط مطلقا عند علامة السعد الدين رح فحينئذ لا يكون رح المحل من الاعراب عند المحقق الشريف وجمهرهم لم يعتبر شرطا الثاني فيجوز عطف الانشاء على الاخبار وعكسه استشهادا بظواهر امثال قوله تعالى وبشر الذين امنوا واذ جعلنا البيت مثابة للناس واذ قال ابراهيم رب اجعل هذا بلدا امنا واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت واسمعيل ربنا تقبل منا وبشر المؤمنين رح ذلك عطفا غير متعارف وهو عطف جملة اسمية لغرض على جملة اسمية لغرض آخر واعتبر المكابرة بين المؤمنين لا بين الجملتين وسماه عطف القصة على القصة وحسنه كثير رح المحققين ثم قال وقد تذكر المعدتان رح الجملتين

فاستغنى فيه عن قيد الشرط لان البديع غير محتاج اليه في تحصيل ذات البلاغة ولكل وجهة هو موليها

السؤال الثامن عشر حل الشئ لفظا العلم رح التعريفي على معنى المكنة اولا وعلى معنى القواعد المخصوصة ثانيا وفي كل بحث اما في الاول فلا منافاة لما سبق منه من ان البيان جزء من علم البلاغة لان علم البلاغة ان حمل على القواعد فظاهر ان المكنة لا تكون جزء من القواعد بل جزء القواعد ايضا وان حمل على معنى المكنة ايضا يلزم ان يكون المكنة جزء من المكنة وهو باطل لان المكنة من مقولة الكيف الغير القابل للقسمة نعم يمكن ان يقال عليه تعريف الجواب ان ما سبق منه من الحاكم يكون احد العلمين جزء الامر الآخر مبنيا على كونهما عبارتين عن المسائل والقواعد لا على كونهما عبارتين عن المكنتين ولا على كونهما احدهما عبارة عن المكنة والآخر عن القواعد ولو سلم انه مبنى على كونهما عبارتين عن المكنتين ايضا فالمنفي عن مقولة الكيف قبول الانقسام لذاته لا مطلق الانقسام فلينقسم المكنة باعتبار متعلقها التي هي المسائل والادراكات بها وفيه ما فيه واما في الثاني فلان تفسير العلم بالقواعد بنا في ما قالوا من ان اجزاء العلوم ثلثة المسائل والمبادي والموضوع الجواب ان التحقيق ان حقيقة كل علم مسائله والمبادي اى التعريفات والدلائل والموضوع اى من موضوعيه الموضوع خارجة عن العلم لكنهم تسامحوا وجعلوها اجزاء ايضا لشدة الاحتياج الاتصال بالعلم كما اشار اليه الشريف في الحاشيتين فما قالوا مبني على التسامح والتغيير مبني على التحقيق فلا اشكال

التاسع عشر ان المراد بالمعرفة على ما بحث اليه الشارح في تعريف علم الكلام هو التصديقات المتعلقة بالفروع الجزئية كما ان المراد من العلم هو التصديقات المتعلقة بقواعد كلية مع ان الايراد الذي نسبت اليه المعرفة ههنا مفهوم مفرد لا يتعلق به التصديق بل التصور فقط فينصرف المعرفة الى التصور ويلزم ان يكون البيان عبارة عن المكنة او قواعد بسببها يتصور الايراد بطرق مختلفة وذلك فاسد الجواب صرح بعض المحققين بان المصدر رح امثاله مثل ادراك وقوع النسبة اولا وقوعها قد يكون متعلقا للتصور وقد يكون متعلقا للتصديق فكونه عبارة عن مضمون قضية وهي ههنا يورد وهذا المعنى بطرق كذا وهكذا فاحتاجه الى تقدير المضاف بان يقال المراد بعرف كيفية ايراد المعنى الواحد اى يعرف به جواب كيف يورد وهذا المعنى بطرق مختلفة وذلك المعنى بها ايضا وهكذا العشرون ما المراد من الدلالة المتفاوتة في الوضوح بهذه الدلالة العقلية المنطقية ام بمعنى آخر مصطلح فيما بين اهل الفن الجواب هذا بمعنى آخر مصطلح بينهم وهي الدلالة الوضعية الغير المطابقية فتنحصر في التضمن والالتزام المعتبر عندهم وسيصرح به المحشى فلما كان البلاغة من احوال اللفظ وتدوين العلوم الثلثة لاجلها لم يكن لهم غرض يتعلق بالدلالة العقلية المنطقية التي هي الدلالة لا بد خلية الوضع والطبع

تمت

بعون الله تعالى

الرسالة الفاضلية الكلنبوى

لان انقسام الكيف بوجه انقسام الشئ الى ما لا غير وهي المكنة ههنا نفسي غير منقسم فالتعريل على الجواب الاول فتامل منه

وتفصيله ان المصدر المضاف كقوله الفصل اذا كان منقطعا للعلم والادراك يحتمل معان ثلثة احدها ان يكون منقطع العلم هذا المضاف وجوه وجوه يكون الاضافة لتعيين المضاف والثاني ان يكون منقطع العلم والادراك هو المضاف مع الاضافة اعني النسبة التقييدية المتعلقة للتصور فقط والثالث ان يكون منقطع العلم هو المضاف مع الاضافة والمضاف اليه اعني النسبة الثانية الخبرية المتعلقة بالتصور في هذا الاوراك على الاول ادراكات المفرد وعلى الثاني ادراك المركب الاضافي وعلى الثالث ادراك المركب التام الخبري منه

قوله اى يعرف به جواب انما احتيج الى التفسير لئلا يقال بعد ذلك التفسير يعود ايضا لان الجواب مفهوم مفرد ايضا لانا نقول لكنه عبارة عن القضية لان جواب كيف يورد لا يكون الا قضية منه

ويصور البواقي بحسب القرائن فحسن هذا التفصيل ايضا فقال بالجامع وما انواعه فقلت الجامع هو المشكلة
التامة بين الجملتين باعتبار الطرفين عند الشيخ عبد القاهر وباعتبار السوق له الكلام عند السكاكي وهذا هو المختار
عند المحققين وانواعه ثلثة عقلي ووهمي وخيالي فالعقلي اتحاد هما في التصور او تماثلهما فيه او تضايفهما كذلك
والوهمي شبه تماثلهما في متصور او تضادهما فيه وشبه تضادهما فيه والخيالي تقارنهما في الخيال اي خيال المتكلم
وهو مختلف بحسب الاشخاص والطبايع والامكنة والازمنة فقال فما الجامع هنا فقلت لفظ الخيالي عند الشيخ
والعقلي الاتحادي فيما ذكر فائدة حال المسند اليه عند السكاكي فحسن هذا التفصيل ايضا ثم قال هذا القدر يكفي في
الامتحان والدلالة على الكمال للعرفان فقلت رجاء منه اقرا الاسطرين فقال هل بقي في الواو شيء فقلت ما بقي
شيء يعتد به فقال بقي فيه تفصيل فقلت ما هو فقال اذا اتصل جملة بجملة ولم يكن لها محل من الاعراب ولم يكن في
الاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية ثم قال فلم اختار بينهما فقال لشدة اتصالهما كمال الانقطاع بلا ايهام
كمال الاتصال شبه كمال الانقطاع شبه كمال الاتصال كمال الانقطاع مع الايهام توسط بين الكمالين
فالاربعة الاولى توجب الفصل والاخيران يوجبان الوصل ثم اردت تفصيل السنة فقال اترك التفصيل
فانه يؤدي الى التطويل فقال ما اما فقلت حرف يفصل ما اجمل ويذكر ما صور ويتضمن معنى الشرط فقال
كلي او اكثري فلت في الثلثة او في الاثنين او في الواحد فقال في الثلثة فقلت كلي عند المحققين كالفاضل
البيضاوي وحمو ابو السعود والبركوي على ما بينه في الامتحان واما عند الشيخ الرضي وفي تبعه كالمصنف فكلي في
الاخيرين واكثري في الاول علما ان لا يوجد في اواخر الكتب فقال كيف يوجد التفصيل فيها فقلت بوجود تتميم
ما اجمل اي في الكلام السابق وما اجمل في الذهن فقال كيف يفصل اما او التفصيل يحصل بوجود اما فقط
فقلت هذا مجاز في النسبة ومبني على اعتبار الواسطة في العروض فان التفصيل يوجد اولا وبالذات
واما ثانيا وبالواسطة واسطة في العروض للاتصاف بالثبوت وللاتصاف بالاثبات فقال ما الفرق بين هذه الثلثة فقلت
الفرق بينها هو ان يكون ثبوت العارض للمعروض حقيقة سواء ثبت للواسطة كثبوت القطع لقلم السكين اولا
كعدم ثبوته لتعليق قدرة في الواسطة في الثبوت ويكون ثبوته له ولها حقيقة كثبوت الاثبات للدليل للمستدل
في اثبات النتيجة في الواسطة في الاثبات فقال ما المراد ما صدر فقلت هو النسبة الاتصالية الشرطية
عند الحنفية والنسبة الجملية الخبرية عند الشافعية فيه تسامح على الذهبين فقال لم قالوا ويتضمن معنى الشرط ولم
يقولوا للشرط فقلت لعموم حرامة الشرطية والقياس مقام الشرط المتروك بالكلية لظهور مضمون الجملة بحسن
هذا التفصيل ايضا ثم قال اللام في الفصل لاي شيء فقلت للاستغراق لكون هذه القضية من مسائل الفن
وهي كلية فقال مسئلة الفن يجب ان يكون جملية فهذه شرطية فقلت عند البعض غالبي وعند البعض قد تكون

شرطية

حكم اختيار بينهما فقلت لا يبعد
من تتبعه هذا السؤال يقول كم اذا اتصل
جملة بجملة صح

شرحية كما حققت في التوضيح والتلويح فقال ما معنى الفصل فقلت معناه لغة التفريق والتمييز على ان
الثلاثي قد تكون بمعنى المزيد وعلما اسم الفصل بمعنى التفريق كالسلام بمعنى اسم التسليم والكلا للتكليم و
عرفا طائفة من المسائل اعتبرت مستقلة واصطلاحا عند العمانيين ما بينه السمرقندي بقوله اي تعقيب
اليه بغير الفصل ولكن فيه ثلث مسامحات فقال لم فقلت لان الفصل في الاصطلاح حال المسند اليه وضعفه
المعقب عند المحققين وصف بضمير الفصل عند العلامة السمرقندي فقال لم فقلت لانهم قالوا الجملي للفاعل صفة
الفاعل والجملي للمفعول صفة النائب لفاعل واما قال العلامة هذا في المصدر الغير الموصول بحرف الجر واما
في الموصول به فصفة للمجرور حيث قال فهم المعنى او فهم المعنى في اللفظ صفة اللفظ
ولان الضمير من اقسام الاسم وكلمة الفصل اداة عند بعض الضعفاء فقال يحمل التعقيب على المصدر
الجملي للمفعول اي كونه معقبا بغير الفصل فقلت الكون باعتبار المشتق غير معتبر في مفهوم المصدر مطلقا
بل في مفهوم الحاصل بالمصدر والا يلزم الكسر او الدور فلا تساوي اما الاول فلان الكون ايضا مصدر
فيلزم تعريفه بكون كائنا وهلم جرا واما الثاني فلان المعقب يتوقف تعقله على التعقيب ولو عرف
بما يتضمن المعقب يلزم الدور واما الثالث فلان التساوي غير المتعقب مثالغة وعرفا جعل الشيء عقبا
لاكون معقبا على ما لا يخفى فالصواب ان يفسر بكسر اي كونه بحيث يعقبه بكلمة الفصل فحسن هذا
التفصيل ايضا غاية التحسين ثم قال الواو لاشيء في قوله واما جعله من احوال المسند اليه فقلت الظ
للاستيناف البياني وهو سؤال عن السبب المطلق بقرينة السياق فجعله من احوال المسند اليه دون المسند
مع انه دخل فيهما لكونه الاعلى حال النسبة المتحققة بينهما وبجوز تقرير السؤال مع قطع النظر عن السياق
هكذا لم جعله من احوال المسند اليه مع انه حال المتكلم او حال الضمير او ليس بحال اشيء على ان اللفظ من
الفصل هو كلمة الفصل فقال رتب فيما سلف حوله لانه يقترن به اولا لا يكون قياسا فقال لم فقلت
لانه علة باعثة وسبب في الجملة ومبني القياس على العلة المستلزمة او الموجبة لان مداره الانتقال من
الملزوم الى اللازم عقلا او خارجا والملزوم في الباعثة على ما لا يخفى وايضا الفصل العلة بدهي الثبوت
فلا يحتاج الى الاثبات فقال المراد من الملزوم الملزوم في الجملة فقلت قد حققوا ان المراد في الاقتران غير
البرهانية هو اللزوم في الجملة فسلم حسن فقال ما الفرق بين المستلزمة والموجبة فقلت المستلزمة
في الامور الاعتبارية كاستلزام طلوع الشمس لوجود النهار والاربعة للزوجية والثلثة للفردية لعدم
انفكاك هذه الامور الموجبة في الامور الحقيقية عند الماتريدية وتعلق الاولين عند الاشاعرة فقال لم
قلت في الظاهر في الحقيقة ثانيا فقلت لان الحق ان الوجود امر اعتباري وتجسيم الحال عند المحققين

فليس من شانه التاثير في العلة الموجبة بل التاثير فيها نفس الاشياء لا غير فيقال التعلق قديم او حادث
فقلت لا قديم ولا حادث لانه لو كان قديما يلزم قدم المحدث او تخلف المعلول عن علته المؤثرة او انتفاء القديم
وهذا كما يقال ذات الله وكذا صفاته ليست علة للعالمين ولا يلزم احد هذه الثلثة فمن هذا التحقيق

ايضاحات الرسالة قدره داود

قوله وخصصنا بدوايع الاصل في لفظ الخصوص وما يتفرع عليه ان يستعمل باداة الباء على المقصور عليه
اعني ماله الخاصة فيقال اختص الاله بزيد اي الاله دون غيره لكن الشايع في الاستعمال ادخال الباء على المقصور
اعني الخاصة وهو المراد ههنا كما في قوله يختص برحمته من يشاء وهذا اما بناء على تضمين معنى التميز والا
فمرادا وجعل التخصيص مجازا عن التميز الشهور في العرف حسن جلي والتخصيص يجيء
بمعنى الانفراد وبمعنى القصر فالباء على الاول تدخل على المقصور وعلى الثاني على المقصور عليه فان قلت
اختص زيد بالكاتبية معناه منفرد بها بين الذوات واذا قلت اختص الكتابة بزيد معناه مقصور عليه
لا يجاوز غيره فمعنى التركيبية متحد وقول الكشاف في اياك نعبد تخصك بالعبادة على المعنى الاول

ايضاح بسم الله الرحمن الرحيم

والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته المراد بالحال الامر الذي يا لتكلم على وجه مخصوص
اي ان يعتبر مع الكلام الذي يؤدى به اصل المعنى خصوصية ما الخ وههنا اسئلة واجوبة الاول لم
مع الجواب هو حال من الضمير في مطابقته الثاني كيف يصح كون حال الضمير المجرور ان المطابقة مضاف
اليه فاعل الثالث اي كلام يرتبط قوله والبلاغة في الكلام الخ والجواب يرتبط بقوله فاما
لفصاحة في المفرد فخلوصه واما ارتباط بقوله وفي الكلام وفي المتكلم فليس بصحيح لان الحق فاعل في
لفظ الفصاحة فيهما الرابع باي وجه يرتبط الجواب بكون عطف قصة على قصة الخامس يلزم في
عطف القصة على القصة اتحاد في الغرض وهل وجد ههنا الجواب نعم لان الغرض في القصة الاولى و
الثانية التفصيل السادس ما محل الاولى وما محل الثانية الجواب محل الاولى قوله في اول المقومة الخ
الفصاحة يوصف بها المفرد والكلام والمتكلم ومحل الثانية والبلاغة يوصف بها الاخيران فقط
السابع ما معنى الواو الجواب مطلق الجمع الثامن ما معنى مطلق الجمع الجواب عدم ملاحظة الترتيب
والمهلة وعدمهما التاسع في اي شيء من الاشياء الثلثة التي هي الذات والصفة والثبوت جمع الواو
بين القصتين الجواب جمع في الثبوت العاشر كم اقسام الثبوت الجواب قسمان خارجي وذهني
الحادي عشر اي الثبوت الذهني جمع ام في الخارجي الجواب في الثبوت الذهني الثاني عشر في ذهن اي

اعم

احد الجواب في اصل البلاغة الثالث عشر لم اظهر موضع المضمر وقال والبلاغة ولم يقل وهي الجواب
ليس موضع الاضمار لان المقام الاول اعني المعنى والبلاغة يوصف بهما الاخيران مقام تعميم وهذا
المقام مقام تعريف الرابع عشر المحذور باقي لان الشيء اذا اعيد معرفة فهو عين الاول كما هو قاعدة
الاصول الجواب هذا اذا لم يوجد قرينة على الغيرية الخامس عشر هل وجدت ههنا الجواب نعم لان المقام
الاول مقام تعميم والثاني مقام تعريف السادس عشر لم يجعل المعنى البلاغة في الكلام والبلاغة
في المتكلم في تعريف واحد الجواب لان البلاغة لفظ مشترك بينهما ولهما حقيقتان مختلفتان فلا يجوز
جمعهما في تعريف واحد السابع عشر الكلام في اي مقول هو الجواب في مقولة الكيف الثامن عشر في اي نوع
الجواب من الكيفيات المحسوسة التاسع عشر البلاغة في المتكلم في اي مقولة هي الجواب في مقولة الكيف العشرون
في اي نوعه الجواب من الكيفيات النفسانية الحادي والعشرون البلاغة في الكلام هل هو كلي مشكك او متواطئ
الجواب مشكك الثاني والعشرون في اي محل علم انه مشكك الجواب في قوله ولها طرفان اعلى واسفل وبينهما
مراتب كثيرة متفاوتة الثالث والعشرون ما اعراب في الكلام الجواب هو اما صفة البلاغة او حال منها
او متعلق بها لا لاستفادة معنى الحدوث منها على ما بينه السيد السند قدس سره الرابع والعشرون على كونه صفة
يلزم خوف الموصول مع بعض صلته وهو غير جائز الجواب لانه بطلان اللازم او الملزوم وانما يلزم اذ لو كان
المتعلق المحذوف بمعنى الحدوث اما اذا كان بمعنى الثبوت فلا لان اللام الداخلة على اسم الفاعل الذي هو بمعنى الثبوت
حرف تعريف لا اسم موصول وكونها اسم موصول اذا كان بمعنى الحدوث الخامس والعشرون فليكن اللام الداخلة
على اسم الفاعل بمعنى الثبوت اسم موصول الجواب لا يكون لان ما بعد اللام الذي هو اسم موصول مؤول بالفعل
وما بمعنى الثبوت لا يجوز تاويله بالفعل لان الفعل يدل على الحدوث السادس والعشرون ما معنى الحدوث الجواب
التجدد والسابع والعشرون في اي ابن بفهم التجدد من الفعل الجواب لان الزمان جزء من مفهوم الثامن والعشرون
قوله في الكلام هل هو حقيقة او مجاز الجواب مجاز التاسع والعشرون هب اعتبر التجوز في الجار او في المجرور الجواب
يجوز فيهما الثلثون على الاول اي نوع من نوع على الثاني في اي نوع الجواب على الاول يكون استعارة تبعية وعلى
الثاني اصلية الحادي والثلثون خبر الاول الجواب شبه العموم الشمول بالظرفية الكلية فاستعيرت في
الموضوعة للظرفية الجزئية للعموم الجزئي وعلى هذا يكون الاستعارة تبعية حقيقية او نقول شبه العموم
بالظرفية الكلية فاستعيرت الظرفية الجزئية للعموم وعلى هذا يكون التشبيه تبعيا والاستعارة حقيقية
وتسمية الاستعارة تبعية وتبعيا تسمية اسم السبب باسم المسبب الثاني والثلثون لم كانت الاستعارة
الجارية في الحروف تبعية الجواب لانها تعتمد على التشبيه وهو يقتضي تشبيها ومشبها به والحكم عليهما بانهما